جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ
ماجستير تاريـخ اسلامي(تخصصي)

مادة

النظام الاداري في الدولة العربية الإسلامية

المحاضرة الثالثــة

الوزارة في التاريخ الإسلامي

الأستاذ الدكتور

رغـــد عبـد النبـي جعفـر

٢٠٢٤- ٢٠٢٥

الوزارة في التاريخ الإسلامي

في هذه المحاضرة سوف نتحدث عن الوزارة في الدولة الإسلامية وأهميتها ودورها في عمل دولة الإسلام، ولربما من يسأل لماذا لم نتحدث عن النظم أو نظام الخلافة وكيف عملها في زمن الأمويين قبل القفز إلى موضوع الوزارة، وذلك من نافلة القول أن الاعتقاد السائد عند المؤرخين الذين بحثوا في شخصية معاوية السياسية أنه كان على درجة عالية من الذكاء وبعد النظر يترك حركة كل إقليم من أقاليم الدولة من خلال المؤثرات الداخلية والخارجية المتداخلة في السلوك العام ، فعمل معاوية على استيعاب الولايات المختلفة .

وفي مستهل العصر الأموي يبرز أمامنا دور الجيش العربي الإسلامي والذي تقع عليه مسؤولية مواصلة شر الإسلام وحمايته من أعدائه وحماية الدولة من الأخطار الخارجية وبخاصة الروم ، فلا عجب إذا ما رأينا بروز ولاة جمعوا في شخوصهم القابليات العسكرية والإدارية، وشهدت التنظيمات الإدارية في العهد الأموي تطوراً مهماً فظهرت نظم جديدة مثل الوزارة وقيام الدواوين وعملها والتي أنيطت بها مهمات مختلفة حسب التغيير الذي طرأ على نظام الحكم وهذا سوف ما نتحدث عنه في سياق هذه المحاضرة وسوف تكون البداية هو الحديث عن نظام الوزارة ودورها في إدارة الدولة العربية الإسلامية، وكذلك نتطرق عن كيفية نشوء الوزارة ولماذا أوجدت وما هو أصل هذه التسمية وهل هناك صفات يتصف بها الوزير وأنواع الوزارة وكيفية اختيار الوزير وما هي علاقة مؤسسة الوزارة بمؤسسة الخلافة وكيف تسير الأمور بينهما.

الوزارة:

قدم الكثير من المؤرخين القدماء اجتهاداً في تعريف الوزارة، الوزير كلمة مشتقة من الوزر وهو الثقل، لأن الوزير يحمل أعباء الدولة أو من الوزر وهو الملجأ والمعتصم، بمعنى أنه يلجأ إليه ويرجع إلى رأيه وتدبيره، قال ابن خلدون في مقدمته "أعلم أن السلطان في نفسه ضعيف يحمل أمراً ثقيلاً، فلا بد من الاستعانة بأبناء جنسه، وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر مهنه، فما فتك بسياسة نوعه ومن استرعاه من خلقه وعباده، وقد طلب موسى (ع) من الله سبحانه وتعالى أن يمده برجل من أهله يستعين به على القيام بأعباء الحكم فقال "**وأجعل لي وزيراً من أهلي هرون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري**" سورة طه، آية ٣١.

أما إذا أريد بالوزارة استعانة السلطان أو الأمير بمن يشد أزره أو يعاونه في الحكم، فهي

تتصل بصدر الإسلام، لأن الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم كان يشاور أصحابه في الأمور العامة والخاصة ويخص أبا بكر رضي الله عنه ببعض الأمور، حتى أن العرب كانوا يسمون أبا بكر وزير النبي، كذلك كان حال عمر بن الخطاب مع أبي بكر رضي الله عنهما، فقد كان يشرف على القضاء ويقوم بتوزيع الزكاة، وكذلك كان شأن عثمان وعلي مع عمر رضي الله عنهما فإنه كان يستعين بهما ويستنير بآرائهما ويعهد إليهما في القيام بالكثير من أمور الدولة والنظر في أحوال الرعية.

وكان الخليفة علي كرم الله وجهه يقوم بالقضاء بين الناس بكتابة الرسائل وفداء أسرى المسلمين.

وكان هؤلاء الأعوان يعملون عمل الوزير، وإن كان اسم الوزير لم يطلق عليهم، لأنهم لم يكونوا في حاجة في تلك الفترة لهذا المنصب أو لهذا النظام لبساطة الإسلام وبعده عن أبهة الملوك.

وكان الخليفة يستعين في إدارة شؤون الدولة بمجلس يتألف بمجموعة من الصحابة، وكان لا يقطع أمراً دونهم لذلك كان نظام الحكم في ذلك العصر نظامي ما يسمى اليوم ديمقراطي جمهوري.

ولما انتقلت الخلافة إلى بني أمية وتحولت إلى ملك وراثي، أخذ الخلفاء الأمويون يختارون بعض ذوي الرأي ليستعينوا بهم وبآرائهم، فكان هؤلاء يقومون بعمل الوزير وإن لم يلقبوا بلقب الوزير، ومع ذلك إننا نجد، زياد بن أبية يلقب بلقب الوزير في عهد معاوية بن أبي سفيان، ورواح بن زنباع الجذامي في عهد عبد الملك بن مروان.

والوزارة تأتي بالدرجة بعد الخلافة من حيث الأهمية في إدارة الدولة ونظامها، وكما أشرنا في هذه المحاضرة إلى تصريفات الوزارة وتقول أن التعريفات التي قيلت عن الوزارة، فهي تستند في مجملها إما من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو اللغة وغير ذلك.

ومهما يكن اشتقاق كلمة الوزارة التي اختلف بشأن لفظها سواء كان ذلك من الوزر أو المؤازرة فهي في جميع الأحوال وبغض النظر عن الأصل اللغوي فإنها تدل على المساعدة والمشاورة باعتبار أن الوزير هو الساعد الأيمن للخليفة.

ولأهمية ما ذهب إليه بعضهم في نسبة أصل الوزارة إلى الأرامية أو الفارسية أو غير ذلك إذ أن اللفظة عربية وردت في القرآن الكريم وإن كانت تعني شيء آخر يختلف عن الوزارة بتطورها اللاحق، أما كون وظيفة الوزير عرفت في الحضارات القديمة وبخاصة في حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل فإن الوزراء لم يكونوا وزراء بالمعنى الذي نقصده وإنما كانوا معاونين

او مستشارين للملوك وقت ذاك.

ويمكن القول أيضاً أو الوزارة لم تظهر إلى حيز العمد إلا في العصر العباسي، أما قبل ذلك لم يكن المنصب موجوداً، فالمسعودي يشير إلى عدم وجود الوزارة عند الأمويين ويضيف ابن خلكان عند الكلام عن أول وزير عباسي فيقول ولم يكن قبله من يصرف بهذا المنصب إلا في دولة بني أمية ولا غيرها، وجاء في الفخري أن لوزارة لم تتمهد قواعدها وتتقرب قوانينها إلا في دولة بني العباسي وأول وزير عند نشأة الدولة العباسية هو أبو سلمة الخلال والذي سمي وزير آل محمد.

ومهما يكن في شيء، فقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم كما أسلفنا حيث يقول جل وعلا على لسان موسى عليه السلام "**واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري**" سورة طه، آية ٣١. وكذلك قوله تعالى "**ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً** " سورة الفرقان، آية .

بيد أن الظروف كانت مواتية للاستحداث منصب الوزير الذي ظهر بظهور دولة بني العباس، حيث كان أبو سلمة الخلال أول وزير وسمي وزير آل محمد، وكانت الخلافة الأموية قد خصت بعض ممن حولها وميزته بالكاتب وقد اختص الكاتب بشقة الخليفة كما هو حال عبد الحميد الكاتب.

إنما تولى أول وزير عصر العباسيين الأول وهو أبو سلمة الخلال المورياني ثم البرامكة، بنو سهل، فإنما في محاولتهم تجاوز سلطة الخليفة وحاولوا السيطرة على أجهزة الدولة الإدارية والمالية في وقت كان فيه السلطان والخليفة العربي قوياً لا يسمح لأي عنصر أجنبي أن يتطاول على الخلافة.

ونود أن نؤكد على الفكرة الأساسية التي يجب أن نضعها أمامنا دائماً في دراستنا وهي أن الوزارة إن استحدثت أساساً لمعاونة الخليفة وتطورت بتطور النظام الإداري والمالي وصار لها على مر السنين تقاليد راسخة ومراسيم معقدة.

فكلما تعقدت الدولة وزادت مرافقها نمواً وتطوراً نجد أن ذلك ينعكس على منصب الوزارة ليزداد تعقيداً وأهمية وبغض النظر عن التفاصيل فإن الصراع حول السلطات الإدارية والمالية وغيرها، هو الذي دعا الخلفاء الاقوياء إلى أخذ المبادرة قبل أن تفلت الأمور من أيديهم، وهذا يعلل لنا اتخاذهم المواقف المتشددة من الوزراء الأعاجم الذين حاولوا سلب صلاحيات وهو ليس من صميم اختصاصهم.

صفات الوزير:

لما كان منصب الوزير يتطلب صفات تليق بالشخص الثاني في الدولة بعبارة المنفذ للسياسات المالية والإدارية والمشاور الأول للخليفة، والمراجع الفعلي لجميع ما يتصل بحفظ وسلامة سير الأمور خاصة حين كثرت واجبات الخلافة وتعقدت المسؤوليات وازدادت حاجات المركز والأقاليم عند إذن تصدى الكتاب إلى وضع تقييم وصفات وسجايا ومثل عليا، افترض أنها يجب أن تتوفر في الوزير، لكننا يجب أن نقر أن هذه الصفات أقرب للخيال سنة إلى الواقع، فالمثل العليا التي وضعوها وأرتأى توفرها جميعاً في شخص يختار لمنصب الوزراء يكاد يكون أمراً متعذراً.

ومهما يكن فيمكن أن نقول أن الصفات الواقعية التي يجب أن تتوفر في الوزير:

١. أن يكون خيراً بشؤون المالية وجباية الضرائب والشؤون الإدارية.
٢. أن يكون له اطلاع واسع على ما يجري في أرجاء الدولة.
٣. يجب أن يكون عفيفاً نزيهاً ويتعفف عن مد يده إلى أموال الدولة أو على أموال الآخرين، شرط النزاهة هذا أكد عليه جميع المهتمين بدراسة السير الواقعي لتأرجح الوزارة في العصر العباسي منطلق من عدم النزاهة في العصور المختلفة.
٤. استندت الوزارة إلى تقاليد الكتابة إذ أن الكتابة هي التي قدمت الرصيد للوزارة، أي افترض في الوزارة أن يكونوا كتاب في الأصل حسني الخط وسليمي المعرفة والخطابة، أي أنهم يستطيعون أن يخطوا ويكتبوا ويصيغوا القوانين والوثائق والتقارير بشكل دقيق.
٥. وأضافوا صفات أخرى تركز على الصفات الخلفية تصدق الذاكرة القوية والظهور بالمظهر اللائق في مجلس الخليفة، وهذا ما يسمى اليوم بالعادات الاجتماعية الراقية.

والوزارة نوعان:

١. **<u>وزارة التفويض</u>** وهي: أن يفوض الوزير من قبل الخليفة في تمشيه أمور الدولة بدون العودة إلى الخليفة إلا في بعض قليل منها أي يمكن القوم عن هذه الوزارة أنها مطلقة.
٢. **<u>وزارة التنفيذ</u>** : وهي وزارة مقيدة وصلاحياتها محددة.

وروي عن المأمون انه عندما اختار وزير التفويض قال: "إني التمست لأموري رجلاً جامعاً لخصال الخير ذا عفة واستقامة في طرائقه وقد هذيته الآداب وأحكمته التجارب، إن أؤتمن على الأسرار قام بها وإن قلد مهمات الأمور نهض بها يسكته الحلم وينطقه العلم وتكفيه اللحظة

وتفنيه اللمحة، له صولة الأمراء وأناة الحكماء وتواضع العلماء وفهم الفقهاء إن أحسن إليه شكر، وأن ابتلى بالإساءة صبر، لا يبيع نصيب يومه بحرمان غيره، يسترق قلوب الرجال بخلابة لسانه وحسن بيانه" هذه صورة نافعة جامعة لما يجب أن يتصف به وزير التفويض.

وعلى الوزير المفوض أن يطلع الخليفة على امرين يقوم بهما **الأول:** يبلغ الخليفة عن حركة اليومية وخصوصاً في مجال المراسيم والأوامر التي يصدرها.

والثاني: لا يتدخل بما يقوم به الخليفة.

أما وزارة التنفيد : (فحكمها أضف وشروطها أقل لا النظر فيها مقصور على رأي الإمام (الخليفة) وتدبير.

ومهمة هذه الوزارة:

١. الوساطة بين الخليفة والرعية أي أنه حلقة الوصل بين جماهير الناس والخليفة ينقل ما يحتاجون وما يردون من الدولة ويبلغ بأوامر وقرارات الخليفة.
٢. إبلاغ العمال وحكام الأقاليم وقادة الجند والولاة بما يرغب ويريد الخليفة، وكذلك إعلام الخليفة بيسر وعمل الولاة والعمال وحكام الأقاليم وقادة الجند وغيرهم.

وفي هذه الوزارة يجوز تكليف غير المسلم، وذلك لكون هذه الوزارة وزارة تنفيذ أنها تقوم بتنفيذ أوامر الخليفة فقط ولا تمتلك أية صلاحيات مثل وزارة التفويض.

وقد حدد الماوردي **أربعة فروقات بين الوزارتين** "أحدهما أن الحرية مقيدة في وزارة التفويض وغير مقيدة في وزارة التنفيذ، والثاني أن الإسلام مقيد في وزارة التفويض وغير مقيد في وزارة التنفيذ والثالث العلم بالأحكام الشرعية معترض وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ والرابع أن المعرفة بأمري الحرب والخراج معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ".

الوزارة في العصر العباسي الاول

إن الملاحظة التي تسترعي النظر في الوزارة في العصر العباسي الأول أنها بين مد وجزر ويتوقف مصير الوزير على مدى التزامه بالواجبات المنوطة به وأنه كلما كان الخليفة قوي، كلما استطاع أن يحدد مركز الوزير في عهد الخليفين العباسيين أبو العباسي، وأبو جعفر المنصور مثلاً، كان الوزراء أشبه بكتاب أو بالأحرى وزراء تنفيذ يخشون الخليفة القوي ويلزمون بهدي الواجبات المحددة خاصة وأن مصير أبي سلمة الخلال ارتسم في أذهان من جاء بهذه من

الوزراء وبغض النظر عن التفاصيل، فإن المنصور لم يسمح بإعطاء صلاحيات واسعة للوزارة.

وكلما تقدم الزمن كلما استقرت الخلافة العباسية وتنظيماتها وأمورها الإدارية تقدماً، فإذا بلغنا عن عهد الخليفة **العباسي المهدي** ١٥٨-١٦٩هـ كانت الدواوين قد نظمت واحتاجت إلى خبراء إداريين وكتبة كثيرين ومن ثم تكون هذه كلها تحت إشراف الوزير ومن هنا اختار المهدي وزراء متضلعين في الحسابات والأمور المالية وكانت وزارة أيضاً وزارة تنفيذ.

تشغل قضية **البرامكة** والإيقاع بهم حيزاً في التاريخ العباسي ولكنه حيز مبالغ فيه كثيراً فقد كانت غير واقعية تحاول الإقلال من شأن **الخليفة هارون الرشيد** ، ويبدو ان سبب الإحاطة بالبرامكة، هو تجاوزهم المالي والإداري الذي انعكس في جملة أمور خرجت عن الوزارة وهي محاولة تدخلهم في بعض واجبات الخليفة الشرعية مثل ديوان الخاتم وفي سك العملة هذا إلى جانب استحواذهم على الدعاية وإحاطة أنفسهم بهالة من الشهرة بذمهم الواسع وتبذيرهم الأموال واستجلابهم للمؤيدين، كل ذلك اقنع الخليفة هارون الرشيد ذلك الخليفة الصالح القوي والمحارب الشجاع أن يسترجع صلاحياته، فكأنه جرب وزارة كانت قد أعطيت السلطة المطلقة، ثم اكتشف النتائج السيئة لذلك فعاد وقرر استرجاع هذه الصلاحيات.

وقد تكررت التجربة في عهد **المأمون** فقد أدى له السهل خدمات كثيرة خلال صراعه مع أخيه الأمين فكافئهم بتفويض الوزارة إليهم وأطلق أيديهم فيها ثم اكتشف بعد أن استقرت الأوضاع وتطلع لمعرفة مكانه وتمرس بالتيارات السياسية السائدة في عهده. فأوقفهم عند حدهم، فعاد فعله أبيه بالبرامكة وأعاد، الصلاحيات لسلطة الخليفة وقصر العمل الوزاري على وزارة تنفيذ محدود الصلاحيات.

ومن هذا التوجه فإننا نقف عند حقيقة مهمة وهي: لم يكن يبرز وزير في العصر العباسي الأول يطغى على سلطة وشخصية الخليفة العباسي في تلك الفترة إلا ولقي مصيراً سيئاً، فقد قتل أبو سلمة الخلال وحل محله خالد البرمكي الذي لم يتلقب بلقب وزيراً متشائماً وحينما حاول أبو أيوب المورياني أن يسيء فقتل رغم أنه من أبرز الإداريين والكتاب القديرين فقد لقي مصيراً سيئاً كذلك، ولأن الخليفة أبو جعفر المنصور كان قوياً فقد جعل الوزارة والمحيطين به أشبه بالكتاب لديه وكان من حوله وزراء قديرين، لكنهم كانوا من طراز وزارة التنفيذ ولعل أبرزهم عبد الله بن يسار والذي يعتبر فذاً بالكتابة والإدارة ويعقوب ابن أبي داود والحسيني ابن الصباح الذي حظي بثقة الخليفة.

إن الفترة القائمة بين (٢٤٧هـ إلى ٣٣٤هـ) هي فترة سيطرة الأتراك العسكرية، وفي هذه الفترة تولى الوزارة أسر أكثر من مرة بحيث أصبحت فيهم شبه وراثية لخبرتهم وتفضلهم مثل آل الفرات وآل الجراح وآل خاقان وغيرهم.

وفي هذه الفترة أو في هذا العصر ضعف أكثر الخلفاء وكثر عبث الوزراء فالعباس ابن الحسن مثلاً والذي عرف بسوء سيرته هو الذي اختار جعفر المقتدر للخلافة وذلك سنة ٢٦٩ هـ وهو الذي أدى إلى عزله وعين ابن المقتدر في نفس السنة، وفي عصر المقتدر القلق الذي امتد قرابة أربع قرون من ٢٩٥هـ إلى ٣٢٠هـ نجد أن أربع عشر وزيراً فيهم الأفذاذ القادرون وفيهم التافهون المرتشون حيث تولى الحسن ابن الفرات وهو من أكفاء الإداريين والماليين ومن كبار المثقفين فقد تولى الوزارة ثلاث مرات عام ٣٠٤هـ و ٣٠٦هـ و ٣١١هـ .

وكان علي بن عيسى الجراح الوزير الصالح النزيه العالم المتواضع الذي شهدت الدولة في أيامه أعظم الإصلاحات وقد رفض أن يستلم راتباً وحتى قلل مصروفات الحاشية وإيقاف البذخ عند حدة صيانة للمصلحة العامة اصطدم بالحاشية وصودرت أمواله وسجن في سنة ٣١٤ هـ ثم أعاده ثانية المقتدر في ٣١٦هـ ولكنه نكب في المرة الثالثة.

ويمكن القول أن أوائل القرن الرابع الهجري قد شهد انتقاص صلاحيات الوزير، ففي عهد أمرة الأمراء تولى هم واجبات الوزير ومن جهة أخرى تعقدت مراسيم الوزارة فكان لباس خاص في عمله وهو السواد خاصة أيام المواكب والاحتفالات حيث كان يلبس قباء وسيف بمنطقة وعمامة سوداء.

وكان يحيط بكل وزير حاشية من الخبراء والمحاسبين تنتعش في استيزاره وتبتعد عند عزله وكان الوزير يقول عند استبعاده عن الوزارة لقد كتبوا منطلقاً.

ونستطيع القول أن أكثر الوزراء الذين تقلبوا في الوزارة في القرن الرابع الهجري وما بعده صودروا و فشلوا بسبب الصعوبات المالية والأشراء غير المشروع وكانت الأموال المصادرة تعاد إلى بيت المال ، ونلاحظ كثرة المصادرات اذ يصادر الوزير المتهم عادة من خليفة من الوزراء ونظام المصادرة له نواحي إيجابية لأنه أعاد على بيت المال الأموال التي أخذت بغير وجه حق وإذا كانت فترة العشر سنوات طويلة التي تطلق على الفترة الواقعة بين سنوات ٣٢٤هـ و ٣٣٤هـ وهي فترة أمير الأمراء كانت فترة اضطراب عسكري واختلال انعكس على نظام الوزارة وحطم تقاليدها المرعبة.

بحيث أن أمير الأمراء العسكري سلب صلاحيات وواجبات الوزير، لذا فإن سنة ٣٣٤هـ تعد حاسمة في تاريخ الوزارة لأن الأمير البويهي قام مقام الوزير، وبطل رسم الوزارة حتى قال الصابي في وصف هذه الظاهرة وزراء الدولة العباسية والكتاب مشيراً إلى ظاهرة تحويل صلاحيات الوزير إلى كاتب عضد الدولة البويهي.

وبلغت الوزارة حداً كبيراً من الاستهانة عندما اختار **بختيار الدولة البويهي** سنة ٣٦٤هـ صاحب مطبخه **ابن بقيــة** لمنصب الوزارة، وثم ظاهرة أخرى في هذا القرن أيضاً وهي أن **عضد الدولة البويهي** اتخذ وزيرين في وقت واحد، كان أحدهما نصرانياً وزير تنفيذ وفي القرن الرابع الهجري وما بعده اتخذ الوزراء ألقاب دنيوية مثل علم الدين، أمين الملة لشرق الملك وهذه الألقاب تختلف عن ألقاب الخلفاء ذات الطابع الديني وفي القرن الرابع الهجري وما بعده ، فلا غرابة ان عظمت ثروة الوزراء فكان ابن الفرات يملك عشرة ملايين دينار وكان كريماً مسرفاً، أما علي بن عيسى رغم مزياه الشخصية الإدارية العالية فكان يملك (١٧) مليون دينار كما تقول المصادر وفي نفس الوقت كان أعظم خطاً في عصره، أما الخصيب فكان سيء السيرة مهملاً يترك الكتب والرسائل متراكمة ويقوم ابنه بفضها ووضع حلول لها.

ولكن الوزراء العظام كانوا كثيرين أيضاً وتركوا رصيداً يعتد به بالتنظيم والتقدم الإداري والمالي وفي رسوم الوزارة اعتبرت نوافذ مشرقة في الحضارة العربية ويكفي أن نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر علي بن عيسى وابن الفرات وكذلك الصاحب بن عباد وابن العميد .

المصادر :

القران الكريم

١-الاصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت ٣٥٦هـ/ ٩٧٦ م) ، الأغاني ، تح : احسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس ، ط ٣ ، دار صادر ، بيروت ، سنة (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨ م)

٢-الجهشياري ، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/٩٤٣م) ، الوزراء والكتاب ، قدم له: حسن الزين ، دار الفكر الحديث ، بيروت ، سنة(١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)

٣-ابن خلكان ، احمد بن محمد بن ابي بكر(ت ٦٨١هـ/١٢٨٢م)، وفيات الاعيان وانباء أبناء الزمان ، تح : احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، سنة (١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)

٤-الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، تذكرة الحفاظ ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة(١٤١٩هـ/١٩٩٨م)

٥-السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن(ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) ، الاتقان في علوم القران ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وزارة الشؤون الإسلامية والاوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة السعودية ، د.ت

٦- ، تاريخ الخلفاء ، ط ١، دار ابن حزم ، بيروت، سنة(١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)

٧-الصابي ، أبو إسحاق إبراهيم بن هلال(٣٨٤هـ/٩٩٤م) ، المنتزع من كتاب التاجي ، تحقيق وشرح : محمد حسين الزبيدي ، د. م ، بغداد ، سنة (١٣٩٨هـ/١٩٧٧م)

٨-الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، د . ت .

٩-ابن عبد ربه ، شهاب الدين احمد الاندلسي(ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م) ، العقد الفريد ،ط ٢ ، مط الازهرية ، مصر ، سنة(١٣٤٦هـ/١٩٢٨م)

١٠-الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ/١٤١٤م)، القاموس المحيط ، دار الحديث ، القاهرة ، سنة (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)